الثابت والمتغير في إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

يوسف بيبي*

RESUME :

Discutant la problématique d'intégration à l'économie mondiale nécessite un politique du commerce extérieur fiable exerçant une politique du commerce extérieur fiable, exerçant un effet visant le changement des caractéristiques structurelles de la balance commerciale de l'Algérie.

Les trois tentatives d'ajustement de cette politique à travers :

- La réduction de monopole d'état sur le commerce extérieur et la libération des opérations du financement du commerce extérieur.
- La deuxième étape s'est manifestée par les directives du font monétaire international (FMI) sur le commerce extérieur de l'Algérie à travers la tentative de créer un marché d'échange, libérer le commerce extérieur et favoriser le secteur privé.
- La troisième étape se caractérise par les négociations avec l'organisation mondiale du commerce (OMC) visant la libération finale du commerce extérieur.
- Le point faible commun de ces trois tentatives se traitant par l'absence d'un appareil productif efficace fiable et permettant diversifier l'exportation des biens et des services, et offrir des biens sur le marché interne qui substituant.
- A ce niveau seulement, on peut parle d'efficacité de la pratique du commerce extérieur.

* أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

الملخص:

إن الإصلاحات التي خضع لها قطاع التجارة الخارجية من خلال إجراءات الدفع الذاتي بعد 1986، أو من خلال تأثير المؤسسات المالية والتجارية الدولية، لم تتمكن من تغيير نمط التجارة الخارجية في الجزائر، والذي عانى من تشوهات هيكلية لصيقة به منذ بداية تجربة التنمية سنة 1967 إلى محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرورا بالشروط القاسية التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي من أجل تحرير التجارة الخارجية وتفعيل أدواتها في سبيل الاندماج الفعلي والايجابي في الاقتصاد العالمي.

إلا أن نقطة ضعف الإصلاحات المعنية خلال المحاولات الثلاث لم تفلح في تفعيل الجهاز الإنتاجي – نقطة ضعف الاقتصاد الجزائري– وتمكنه من عرض منتجات تتميز بتكاليف نسبية منخفضة وجودة عالية تحوز من خلالها على ميزة نسبية أو تنافسية تجعلها قادرة على تغيير الخصائص الهيكلية لنمط التجارة الخارجية، ترفع من صادرات السلع الصناعية والزراعية والخدمات وتقلل الاعتماد المفرط على استيراد الغذاء والسلع التجهيزية.

عندها فقط يمكن القول بفعالية إصلاحات السياسة التجارية الخارجية.

المقدمـــة:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ بداية مشروع التنمية الاقتصادية في نهاية الستينات إلى بداية الألفية الثالثة تغيرات اقتصادية عميقة تستلزم الوقوف بالدراسة والتحليل خاصة تلك المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الدولية. فالجزائر مثلها مثل العديد من البلدان النامية تمر بأزمة اقتصادية وأن هذه الأزمة في جزء منها تعود إلى متغيرات خارجية لا سيطرة لها عليها.

أدى انخفاض أسعار النفط سنة 1986 بحوالي النصف إلى اختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية للدولة، فانخفاض عوائد الصادرات وزيادة الواردات وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية وصعوبة الوفاء بتسديد خدمة الدين الخارجي كلها عوامل أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة وتأزم أكبر لوضعية ميزان المدفوعات.

وأمام هذا الوضع يبدو من غير المنصف علميا أن نلقي المسؤولية كاملة على المتغيرات الخارجية فقط في حدوث هذه التشوهات. لقد نجحت بعض البلدان في التكيف مع متغيرات الاقتصاد الدولي واستطاعت أن تحقق معدلات عالية للنمو والسيطرة على التضخم ومعالجة ديونها الخارجية والتحكم في الكتلة النقدية وضبط عجز الميزانية العامة والسيطرة النسبية على معدلات التضخم واستعادة قوة الميزان التجاري، لكنها على مستوى تحقيق فعالية الجهاز الإنتاجي لازالت الأهداف المراد تحقيقها تحول دونها عوائق، فلازالت مشكلة البطالة قائمة تأرق السلطات العامة والمجتمع، ولازالت الصناعات الجزائرية الغير قادرة على المنافسة الأجنبية تشكل تحديا قويا للاقتصاد الجزائري أمام حتمية الاندماج في الاقتصاد الدولي.

ويرجع المختصون النجاح الذي حققته بعض الدول النامية في القضاء على التشوهات الاقتصادية الهيكلية وتكيفها السريع مع المتغيرات الاقتصادية الدولية هو تبنيها الإدارة الاقتصادية لأنظمتها الاقتصادية وفقا لمبادئ اقتصاد السوق وتحرير تجارتها الخارجية .

انطلاقا من هذه الحقيقة تركز هذه الدراسة على الدور الذي تلعبه سياسة تحري التجارة الخارجية في حل جزء من التشوهات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

إن انتقال الجزائر من تجربة التخطيط المركزي إلى تجربة إصلاح وتحرير المعاملات الاقتصادية وفقا لقواعد السوق وتحت تأثير وتوجيه المؤسسات المالية الدولية، يثير قضيتين على درجة كبيرة من الأهمية لإصلاح سياسة التجارة الخارجية[1]:

1- **دور الدولة:** لا يعني تبني منهج اقتصاد السوق أن يغيب دور الدولة، بحيث تسهر على توفير مناخ الاستثمار للقطاع الخاص، وتوفير الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي لذلك، بالإضافة على دورها في ضمان الاستقرار الاقتصادي ومحاربة البطالة والتضخم، وتحقيق التوازن في معاملاتها الاقتصادية الخارجية.

2- **أهمية المرحلة الانتقالية:** إن الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر يثير مسألة منهجية الانتقال أولا وكيفية إدارة الدولة لهذا الانتقال بدون تشوهات اقتصادية إضافية وبأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية ممكنة.

---

[1]- سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي.- القاهرة، دار الشروق.1991 ص 8-9

وما يزيد من تعقيد مسألة الانتقال إلى اقتصاد السوق هو عدم وجود اتفاق حول القواعد الواجب إتباعها نظرا لاختلاف ظروف كل بلد، إلا أن الاتفاق القائم حول كون عملية تحرير المبادلات التجارية تتطلب[2]:

- الفهم بأن عملية التحول لاقتصاد السوق عملية معقدة لا تتم إلا من خلال دور فعال للدولة؛
- ضرورة الاستمرار في إجراءات التحرير لعدة سنوات وظهور عض السلبيات خلالها يعتبر شيئا مقبول؛
- ضرورة توافر أدنى حد من المصداقية بين السلطات العامة والأفراد في شكل تفاعل إيجابي للأفراد والمؤسسات مع النشاط الاقتصادي.

وبعد تناول أهم المحددات الضرورية الواجب تصورها والأخذ بها لإنجاح سياسة التحول الاقتصادي سنتعرض لموضوع السياسات التي حكمت تحرير المبادلات الخارجية في الجزائر، ومدى تفاعلها مع النظام الاقتصادي ككل في ظل تجاذب وتنافر المتغيرات الداخلية والخارجية.

إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر:

بعد فشل نموذج التنمية الاقتصادية القائم على أساس تنمية الصناعات المصنعة، وعدم قدرته على تحقيق الأهداف الطموحة المخططة، بالإضافة إلى الآثار السلبية للمتغيرات الاقتصادية الدولية خاصة سنة 1986، كان ضروريا للسلطات العامة أن تتبنى الإصلاحات الاقتصادية وفق آلية السوق

2- حازم الببلاوي، التغيير من أجل الاستقرار.- القاهرة، دار الشروق.1992.ص 192

للخروج من وضعية الاختلالات والتشوهات، وتقوم مسألة إصلاح السياسات الخارجية بدور بالغ الأهمية في تحقيق تلك الإصلاحات.

الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية في ظل التخطيط المركزي:

لقد كانت مبررات الحماية واضحة لدى المخطط الجزائري، فلا يمكن تحقيق الأهداف التنمية الاقتصادية إلا بحماية الإنتاج الوطني الأمر الذي يضمن استمرار تواجد المؤسسات الوطنية ورفع مستوى معيشة الفرد وحمايته من البطالة[3]، ولتحقيق ذلك تم استخدام الأدوات التقليدية للحماية وتقليد التجارة الخارجية والمتمثلة في:

1- نظام الحصص

2- التعريفة الجمركية

3- مراقبة الصرف الأجنبي

وكانت الأهداف من وراء تبني هذه الأدوات ما يلي[4]:

- حماية الإنتاج الوطني
- الحد من استيراد السلع الكمالية
- تحسين وضعية الميزان التجاري
- تنويع مصادر الاستيراد

ولتحقيق هذه الأهداف تم إنشاء الهيئات والمؤسسات المخول لها ممارسة الرقابة على التجارة الخارجية والمتمثلة في:

---

[3] N.BOUZIDI, le monopole de l'état sur le commerce extérieur (1974-1984).- Alger, OPU.1988. p 12

[4] M.E BENISSAD, économie de développement de l'Algérie.- Alger, OPU.1988. p 165

1- التجمعات المهنية للشراء والتي تحتكر الاستيراد بمساهمة متواضعة للخواص

2- فشل هذه التجمعات المهنية دفع بالسلطات إلى إعطاء شركات القطاع العام الحق في ممارسة احتكار الاستيراد (تأميم التجارة الخارجية)

لقد كانت التعريفة الجمركية تستند إلى التمييز السلعي الذي يخدم الاتجاه العام لإستراتيجية التصنيع. ففي سنة 1973 اتضح ذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

نوعية السلعة	سلع نهائية	سلع نصف مصنعة
سلع استهلاكية ضرورية	من 30 % إلى 50 %	من 20 % إلى 40 %
سلع استهلاكية كمالية	من10 % إلى 15%	من 20 % إلى 30 %
سلع تجهيزية	30%	20 %

المصدر: M.E BENISSAD , Economie de développement de l'Algérie.- Alger, OPU.1988. p 165

يلاحظ من الجدول أن التعريفة الجمركية كانت تشجع صناعات إحلال الواردات.

تعميم احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

ففي سنة 1974 تم إنشاء الرخص الإجمالية للاستيراد كأحد أهم أدوات التحكم في التجارة الخارجية كنتيجة لقصور الهيئات السابقة عن تحقيق الأهداف.

فمن خلال هذه الرخص يفتح لشركات القطاع العام اعتمادات بالعملة الصعبة تستخدمها للاستيراد بعد دراسة من طرف هيئات وزارية مختصة، وتقوم البنوك والجمارك بتنفيذ رخص الاستيراد.

تأميم التجارة الخارجية:

نظرا للتناقضات التي شهدها قطاع التجارة قبل 1978 تبنت السلطات العامة المزيد من الإجراءات التي تحكم الدولة من خلالها قبضتها على التجارة الخارجية.

فمن خلال قانون رقم 78-02 تم إقصاء القطاع الخاص كليا من مزاولة التصدير والاستيراد[5] مما أدى إلى تضرره بشكل كبير. كما أن هذا القانون لو يؤثر على نمط التجارة الخارجية ونتج عنه ما يلي:

- ضعف رقابة الدولة على التجارة الخارجية
- عدم استقلالية مؤسسات القطاع العام جعلها الطرف الأضعف في مفاوضات الصفقات التجارية مع الأجانب.
- عدم استقلالية مؤسسات القطاع العام جعلها الطرف الأضعف في مفاوضات الصفقات التجارية مع الأجانب.
- عند منح امتيازات الاستيراد لم يكن بالإمكان تحديد الشركات التي تستطيع تنمية الميزة النسبية للصادرات الجزائرية.

أما قانون 88-29 لسنة 1988 والذي استبدل التراخيص الإجمالية للاستيراد بالميزانية السنوية للعملة الصعبة يكتنفه التناقض، حيث يمنح الاستقلالية للشركات من جهة، وأقر التدخل الصارخ من طرف الدولة في سير الاعتمادات المالية المخصصة للاستيراد من جهة أخرى.

يلاحظ أن فترة التخطيط المركزي لم تفلح في تفعيل سياسة التجارة الخارجية، التي تميزت بتدخل قوي للسلطات العامة، من خلال تعاقب القوانين

---

[5] Journal officiel, n° 17. Du 10/02/1978

وعدم فعاليتها، فلا الواردات انخفضت، ولا الصادرات تنوعت، وبقي قطاع التجارة الخارجية شديد التركيز بالنسبة للصادرات والواردات.

إصلاح سياسة التجارة الخارجية بعد 1990

في سنة 1990 تم استحداث آلية جديدة لتمويل التجارة الخارجية والتي عرفت بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك التجارية معتمدة على آلية السوق في ذلك.

لقد تبنى بنك الجزائر سنة 1990 عدة أنظمة تمثلت فيما يلي[6]:

- نظام 02/90 يوضح شروط فتح وتسيير الاعتمادات بالعملة الصعبة للمؤسسات
- نظام 03/90 يتضمن شروط الاستثمار الأجنبي وتحويل عوائده للخارج
- نظام 04/90 يتضمن كيفية اعتماد الوكلاء التجاريين الأجانب

إن هذه التنظيمات تشير إلى تبني بنك الجزائر قواعد العمل المصرفي على أساس التكلفة والعائد.

لقد واجهت هذه الإجراءات عدة عوائق تمثلت في:

- ضعف المنافسة بين البنوك التجارية لتمويل عمليات التجارة الخارجية مع تشجيع ازدهار السوق الموازية للصرف الأجنبي.
- عدم التعامل بيعا وشراءا وكذلك إنتاجا بالمنتجات التي تخضع إلى ترخيص الاستيراد
- منافسة أصحاب الامتيازات غير المقيمين المؤسسات المحلية في إنتاج السلع.

---

[6]- règlements. Banque d'Algérie 1990-1994. pp 25-35

إن ما سبق يوضح أن الإجراءات المتخذة كانت حذرة تجاه تحرير التجارة الخارجية[7]

مرحلة التحرير المتقدم للتجارة الخارجية

في 1991/02/13، صدر المرسوم التنفيذي رقم 91-37 وتعليمة بنك الجزائر 03-91 والتي تتضمن تحرير التجارة وقواعد تمويل الواردات للقطاع العام والخاص بشرط فتح حسابات بالعملة المحلية أو بالعملة الصعبة التي تسمح للبنك باقتطاع قيمة الصفقة. كما حدد بنك الجزائر سقف الصفقة التجارية بمليوني دولار.

إن قصور الاقتصاد الجزائري على تغيير نمط التجارة الخارجية دفع بالسلطات العامة \إلى العدول عن إجراءات التحرير من خلال التعليمة 625 والتي تضمنت إنشاء لجنة خاصة مكلفة بمنح اعتمادات مالية بالعملة الصعبة للمستوردين من القطاعين العام والخاص يهدف الاقتصاد في العملة الصعبة.

ونظرا لتناقض هذه التعليمة مع مبدأ تحرير التجارة فقد تم استبدالها بالتعليمة رقم 13 الصادرة في 1994/04/12 والمتضمنة ما يلي:

- حرية الاستيراد بدون قيد
- فتح الحدود الجمركية أمام السلع الأجنبية
- ضرورة حصول المتعامل في الاستيراد والتصدير على ضمانات أو حسابات تجعله قادرا على التمويل أو الحصول على الائتمان
- تخفيض الرسوم الجمركية من 120% إلى 60%

---

[7] المادة 40 و 41 من قانون المالية لسنة1991. لمزيد من التفصيل انظر:

زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق- حالة الجزائر- ، رسالة دكتوراه . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،.2005 .ص 165

على المستوى الخارجي أثرت أزمة 1986 في اتجاه تسريع تحرير التجارة الخارجية تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

تحرير التجارة الخارجية في إطار صندوق النقد الدولي:

كانت لتداعيات أزمة المديونية على الاقتصاد الجزائري أثرا في تبني الجزائر اقتراحات صندوق النقد الدولي لإجراء إصلاحات جذرية وجدية في كافة جوانب النظام الاقتصادي وخاصة تلك المتعلقة بالاختلالات الخارجية.

لقد تميز الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التفاوض مع صندوق النقد الدولي بما يلي[8]:

- التركيز الشديد على الصادرات (المحروقات)
- انخفاض معدل استغلال الطاقات الإنتاجية
- ارتفاع حجم البطالة
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية.
- ارتفاع المديونية الداخلية لمؤسسات القطاع العام

أمام هذه الوضعية كان لزاما على الجزائر أن تجد صيغة اتفاقية مع الدول الدائنة من خلال نادي باريس من أجل إعادة جدولة الديون، وكان شرط حصول ذلك وصول السلطات الجزائرية إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي.[9]

8- مدني بن شهرة، سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وآثار، مجلة العلوم الإنسانية، موقع على الانترنت:

9- R. BOUDJAMAA, financement internationale ajustement structurel et développement, théorie et faits algériens, thèse doctorat, faculté des sciences économiques et sciences de gestion, université d'Alger ,2003. p 264

لقد ركز كل من تثبيت الاقتصادي وبرنامج التكييف الهيكلي على ضرورة تحرير التجارة الخارجية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات وإصلاح نظام سعر الصرف وتحريره، بالإضافة إلى قضايا تتعلق بالنظام الاقتصادي ككل، مثل معالجة عجز الميزانية والتحكم في الإصدار النقدي وتخفيض معدلات التضخم وضرورة إصلاح مؤسسات القطاع العام وتهيئتها للخوصصة.

لقد نجحت السلطات العامة من خلال مفاوضات عسيرة مع الدائنين الأساسيين سواء في إطار نادي باريس أو نادي لندن على إعادة جدولة مبالغ ضخمة سمحت أولا بتأخير تسديد مستحقات واجبة الدفع، وثانيا الحصول على قروض دولية لتنفيذ برامج التعديل الهيكلي[10]، وثالثا سمحت هذه العملية بتخفيض قيمة الدين إلى 52.3% بعدما كانت 74% في بداية البرنامج.

لقد أشاد صندوق النقد الدولي بالنتائج التي تحققت خلال فترات البرنامج (1994-1998) مثل انخفاض معدل التضخم إلى أقل من 5% وارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي بدون الذهب إلى مستوى 9.4 شهر كمؤشر من قيمة الواردات سنة 1998، وهذا بفضل احتياطات بلغت 8 مليار دولار في حين كانت هذه الاحتياطات 1.5 مليار دولار سنة 1993 وهو ما يسمح بتغطية الواردات لمدة 1.9 شهر.كما شهدت السنوات الأخيرة من البرنامج استقرارا نسبيا للعملة الوطنية بعدما تعرضت لمستويات عالية من الانخفاض(50.5% سنة 1994، 63% سنة 1995، 15% سنة 1996، في حين بلغت 5.4 % فقط سنة 1997).

---

[10]- بدأت العملية بإعادة جدولة 17 مليار دولار على 4 سنوات والحصول على قرض مقداره 5.5 مليار دولار .كذلك تمت إعادة جدولة 4.4 مليار دولار مع نادي باريس وجدولة 7 مليار دولار مع نادي باريس عام 1995 و 3.2 مليار دولار مع نادي لندن.

أما على مستوى النمو الاقتصادي فيشيد خبراء الصندوق بانتقاله من مستويات سالبة -2.2% سنة 1993 إلى 5% سنة 1998.

فإذا كانت هذه المتغيرات والمؤشرات دلالة على نجاح برنامج التعديل الهيكلي، فإن الذي لم يحققه هذا البرنامج هو النمو الحقيقي المتمثل في زيادة الناتج الصناعي والزراعي[11]، بحيث لم يحدث تغيير يذكر في مجال تنوع الإنتاج وإحرازه الميزة النسبية التي بإمكانها تغيير نمط التجارة الخارجية.

أثر برنامج التعديل الهيكلي على التجارة الخارجية للجزائر:

لعبت الإصلاحات التي شملت أدوات التجارة التجارية وحاصرت سعر الصرف دورا في تصحيح التشوهات التي كانت تعتري سعر الصرف ومحاولة الوصول إلى القيمة الحقيقية له، فسعر صرف الدولار مقابل الدينار بلغ 35.1 دينار سنة1994 ثم 54.8 دينار سنة 1996 إلى 57.8 دينار سنة 1998 ثم 60 دينار سنة 1998 ومحاولة الاقتراب من سعر الصرف السائد في السوق الموازي. [12]

إن الوضعية الايجابية التي شهدها الميزان التجاري خلال فترة تطبيق البرنامج لم تكن بسبب قدرة الجهاز الإنتاجي على إحداث تغييرات جوهرية تمكنه من تنويع الصناعات المحلية واكتسابها الميزة النسبية في الأسواق الدولية وإنما هذه الوضعية كانت نتيجة اتجاه الأسعار الدولية للبترول نحو الارتفاع حيث بلغت 21.7 دولار سنة 1996 و19.8 دولار سنة 1997، مع

---

[11] Rapport du C.N.E.S, les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, publication. C.N.E.S, novembre 1998 -p 27

[12]- M. BENACHENHOU, Inflation dévaluation marginalisation. Dar echirifa, Alger. P41

العلن أنت التوقعات التي وضعها خبراء صندوق النقد الدولي لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي كانت تستند إلى سعر بحدود 16.15 مليار برميل.

إن الصادرات خارج قطاع المحروقات بقيت محدودة جدا بحيث لم تتعد في أحسن الأحوال 5% سنة 1995[13]. وبصورة عامة تشكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نقطة ضعف النظام الاقتصادي، فلقد استقرت بعد انتهاء البرنامج سنة 1998 إلى 2006 عند مستويات أقل من 3% من إجمالي الصادرات.

أما على مستوى الواردات الإجمالية خلال البرنامج فاتجهت نحو الانخفاض بسبب الخالات السيئة التي آلت إليها مؤسسات القطاع العم والتي حل البعض منها وتوقف الإنتاج في البعض الآخر، وعدم وضوح الوضعية القانونية لمؤسسات أخرى كنتيجة للرغبة في خوصصتها، وأثر هذا الوضع على مستوى الإنتاج الصناعي، بحيث انخفض بنسبة 30% بين سنة 1994-1997 في حين كان معدل الناتج الصناعي سالبا خلال فترة البرنامج (-1.4% سنة 1995 و-8.7% سنة 1996).[14]

إن عدم تأقلم المؤسسات الصناعية الجزائرية مع الظروف الاقتصادية والمالية والتنظيمية التي اقترحها صندوق النقد الدولي جعل مستوى النشاط الإنتاجي لها يتراجع كثيرا مما أدى إلى انخفاض الطلب على الواردات من مستلزمات الإنتاج الصناعية الوسيطة.

---

[13] - F.HASSAM.vinght ans de reformes libéral 1986-2004.les chemins d'une croissance retrouvée.- Alger, economiste.2005. p 257

[14] – بن شهرة مدني: مرجع سابق: ص 11.

لقد ترتب على هذا الوضع انتقال العديد من رجال الإعمال الصناعيين من النشاط الصناعي إلى مزاولة الأنشطة التجارية خاصة استيراد والتصدير بسبب انخفاض درجة المخاطر وتحقيق الربح السريع.

لقد استطاع الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات الاقتصادية الذاتية أو من خلال توجيهات ومراقبة صندوق النقد الدولي أن يحقق بعض النجاحات وأن يعالج تشوهات بعض المتغيرات ذات العلاقة بسياسة التجارة الخارجية مثل المديونية الخارجية، تحرير أسعار الصرف، ضبط السياسة النقدية والسياسة المالية، استقرار الأسعار، والتحكم في معدلات التضخم، إلا أنها لم تتمكن من التأثير على نمط التجارة الخارجية من ناحيتين:

- ***الناحية الأولى***: لم تستطع تجربة احتكار الدولة للتجارة الخارجية أن تكون نسيجا صناعيا محميا قادرا على إحراز الميزة النسبية وغزو الأسواق الأجنبية، وبالتالي عدم القدرة على تغيير الخصائص الهيكلية لصادرات وواردات الجزائر.

- ***الناحية الثانية***: لم تفلح تجربة الإصلاحات الداخلية والخارجية خاصة تلك المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية فيما فشلت في تحقيقه سياسة احتكار الدولة للمبادلات الخارجية، بتحفيزها للقطاعات الإنتاجية القادرة على العمل بالمواصفات والمعايير الاقتصادية والتجارية الدولية والذي يمكنها من تنويع الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات من ناحية وتخفيض درجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على الواردات من المواد الغذائية من مستلزمات الإنتاج من ناحية أخرى، وهي نتيجة يرى العديد من المختصين ضرورة أن يبلغها الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل مشاريع الاندماج في الاقتصاد

الدولي من خلال المنظمة العالمية للتجارة أو الاندماج الإقليمي عن طريق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

سياسة التجارة الخارجية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

نظرا للنتائج المتواضعة التي تحققت في مجال إصلاح سياسة التجارة الخارجية، فإن المختصين يتوقعون أن المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة والانضمام المرتقب عليها قد يساهم أكثر في دفع هذا الإصلاح نحو تفعيل أدوات هذه السياسة وفقا للمعايير الدولية التي تتحكم حاليا في المبادلات التجارية الدولية.

إن تناول موضوع تحرير التجارة الخارجية في ظل الانضمام المنظمة العالمية للتجارة يثير إشكالية المكاسب والتكاليف التي ستترتب على هذا الانضمام خاصة في غياب القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية التي ستتعامل مع أسواق عالمية مفتوحة ومنتجات أجنبية لها ميزات تنافسية عالية.

أمام هذا التحدي المرتقب الذي سيواجه الاقتصاد الجزائري دخلت المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة في المراحل الأولى في سبيل التعرف على جوانب القوة والضعف التي تعاني منها السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال الأسئلة الكثيرة التي طرحت على السلطات العامة في البلاد.

إن قضية التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة تكتسي أهمية بالغة بحيث تتطلب من المفاوض الجزائري التحلي بالصبر والحنكة والحكمة

والاحترافية في سبيل نزع أكبر قدر ممكن من الامتيازات والتفصيلات التي تمنحها المفاوضات.

فالرغبة في الانضمام بسرعة ودون مقابلة المكاسب بالالتزامات غالبا ما تؤدي بالدول إلى قبول التزامات وتعهدات غير مبررة، تضعف القدرة التفاوضية خاصة أمام أعضاء يتميزون بالقوة الاقتصادية والسياسية[15].

إن السلطات العامة في الجزائر تدرك جيدا ضرورة تهيئة النظام الاقتصادي[16] عبر مراحل وبالوقت الضروري اللازم لتفعيل المفاوضات ومحاولة تخفيض الالتزامات تجاه المنظمة.

تشترط عملية انضمام الجزائر لهذه المنظمة أن يكون الاقتصاد الوطني عند مستوى معين من التهيئة التشريعية والتنظيمية والاقتصادية والمالية لكافة القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني[17].

فإذا كان بعض المختصين يرون في انضمام الجزائر حتمية وضرورة للاستفادة من المزايا التي تتيحها تحرير التجارة في إطار المنظمة، فإن المخاوف التي يثيرها الآخرون تستند إلى عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري للانفتاح على المنافسة الأجنبية القوية.

---

15 - Ministère du commerce, Rapport au gouvernement sur les éléments de la stratégie de négociation de l'accession de l'Algérie à l'OMC ; pp 6-7.

16- عن النهج الأمثل لخطى تحرير الاقتصاد ، انظر: رونالد ماكينون، النهج المثل لتحرير الاقتصاد إحكام السيطرة المالية عند التحول لاقتصاديات السوق.- القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة المالية .1996.

17- M. HADDAR, l'économie algérienne à l'épreuve de l'O.M.C. ANEP, Alger.2003 p 318

فإذا كانت سرعة الانضمام والحماس في ذلك أمرا غير مرعوب فيه فإن التأخر عنه سوف يفقد الجزائر فرصة الدفاع عن مصالحها التجارية في الأسواق العالمية، ويجعلها تواجه أنظمة تجارية ثنائية من الصعب رفض أي شرط من شروطها.

وبمنطق القوة السياسية والاقتصادية، فإن الأعضاء الفاعلين في الفاعلين في المنظمة العالمية للتجارة يمثلون أهم الشركاء التجاريين في الجزائر، ونسبة مساهمتهم في التجارة العالمية مرتفعة وهو ما يدعم أكثر حتمية انضمام الجزائر لهذه المنظمة.

الجانب الفني للمفاوضات:

لقد ركزت المفاوضات على الأسئلة والأجوبة التي لها علاقة بالقيود الكمية والسياسات الاقتصادية والتجارة الخارجية والقوانين الخاصة بالمنافسة، كما ركزت أسئلة أخرى على حقوق الملكية الفكرية وأخرى على الأسس المرجعية للتقييم الجمركي ومسائل دعم السلع الغذائية واسعة الاستهلاك.

إن إجابة الجزائر على هذه الأسئلة تأخذ شكل اقتراحات توزع على الأعضاء في سبيل إثرائها ومناقشتها وتقديم الملاحظات عليها، وفي النهاية تصبح التزاما يأخذ شكلا قانونيا يجيز توقيع اتفاقية الانضمام. لقد واجهت المفاوضات عدة عدو مشاكل كان أهمها:

- محاولة فرض الإجراءات التي نص عليها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي فيما يخص تحرير التجارة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، مع العلم أن هذه الأخيرة تعطي بعض المزايا التي لم يعطها الاتفاق مع الصندوق.

- يرى المفاوض الأجنبي أن أسعار الطاقة في الجزائر مدعومة ويجب إلغاء هذا الدعم.
- إعادة النظر في رسوم الخدمات الجمركية، وضرورة حل إشكالية التمييز في الرسوم الجمركية لبعض المنتجات الاستهلاكية المحلية والأجنبية
- ضرورة دعم الصناعات الوطنية من خلال دعم الواردات من مستلزمات الإنتاج الوسيطة، وكذا دعم الصادرات، ولقد طالبت الجزائر فترة 8 سنوات من أجل إلغاء الدعم بالنسبة للصادرات، و5 سنوات لإلغاء الدعم عن الواردات.
- ضرورة تواجد القطاع العام الصناعي طالما كانت قواعد العمل فيه وفقا لقواعد السوق.

الآثار المرتقبة للانضمام والمترتبة عن تحرير التجارة:

يتوقع أن تتأثر كافة القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني بآثار إيجابية وأخرى سلبية. وقد تكون هذه الخبرة أكثر حدة إذا لم تتكيف مختلف القطاعات بالسرعة المطلوبة للاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد.

فعلى مستوى القطاع الزراعي ينتظر أن يساهم الدعم الخاص بالأبحاث والتطوير واستخدام الفنون الحديثة للإنتاج بتطوير المنتجات الزراعية كما ونوعا وهو ما سمح نسبيا بمنافسة المنتجات الزراعية الأجنبية وفي الأجل الطويل قد يتضرر المستهلكين من بدفع أسعار مرتفعة للمواد الغذائية نتيجة إلغاء الدعم عنها.

وعلى مستوى الصناعة فإن السلطات العامة ملزمة باستغلال كامل للمفاوضات لانتزاع أكبر قدر ممكن من الفرص التي تسمح بالتهيئة المتأنية لهذا القطاع لمواجهة المنافسة الأجنبية.

إن إحدى الايجابيات المؤقتة على القطاع الصناعي هو بقاء قطاع المحروقات خارج المفاوضات[18].

إن الاستفادة من التطور التكنولوجي من خلال الاستثمار الأجنبي يجعل المؤسسة الصناعية مجبرة على رفع كفاءة الأداء الصناعي مع احتمالات عرض منتوج قادر على المنافسة.

إن عدم السرعة في تهيئة قطاع الصناعة سوف يترتب عليه ضياع فرص التنمية الصناعية وتأزم الاختلالات الاجتماعية على مستوى قطاع الخدمات؛ ونظرا للتطور الكبير الذي شهده هذا القطاع في الدول الصناعية الكبرى وإحكام الشركات الدولية سيطرتها على مجالات الخدمات المصرفية والتامين والنقل والسياحة والاتصالات يتوقع أن يشهد هذا القطاع منافسة شديدة بسبب التأخر النسبي في تقديم الخدمات المرتبطة بالنتاج لكافة القطاعات.

فالميزان التجاري للخدمات في الجزائر يشهد منذ سنوات طويلة عجزا بحيث لا تشكل صادرات الخدمات سوى 5% من إجمالي الصادرات بدون المحروقات، بينما تشكل واردات الخدمات 17% من إجمالي الواردات. ففي سنة 2000 شهد هذا القطاع عجزا قدره 4.5 مليار دولار في حين حققت

18 A. BENBITOUR, l'Algérie au 3ème millénaire, défis et potentialités, édition MARINOUR. 1998

مصر فائضا قدرة 2.4 مليار دولار والمغرب 1.3 مليار دولار وتونس 1.6 مليار دولار[19].

وتشير بعض الدراسات إلى أن قطاع السياحة في الجزائر بحاجة إلى المزيد من الاهتمام نظرا للإمكانيات السياحية المتاحة، وقدرته على تنشيك الصناعات التقليدية والصناعة الفندقية والمساهمة في توفير مناصب الشغل، وتنمية الموارد بالعملة الصعبة.

على مستوى الخدمات المصرفية تتجلى ضرورة تبني المعايير الدولية في أداء العمل المصرفي لبلوغ الكفاءة المطلوبة التي تسمح بتحفيز الاستثمار الأجنبي.

أما في مجال حقوق الملكية الفكرية التجارية والصناعية يتطلب ذلك خن السلطات العامة استكمال الجوانب القانونية والمؤسساتية لمحاربة التقليد والغش الصناعي والتجاري.

الخاتـــمة:

إن اقتراح تطويل فترة المفاوضات قد تكتسي أهمية خاصة إذا لم تنعكس آثار الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية إيجابا على مستوى الأداء الاقتصادي خاصة في الأجل القريب والمتوسط وهذا ما تدعمه النتائج المتواضعة والخاصة بضعف استجابة الميزان التجاري للإجراءات التصحيحية.

فلازال هيكل التجارة الخارجية يتميز بنفس خصائص المراحل السابقة، فعدم القدرة على إحلال الواردات من السلع الغذائية ومستلزمات

19- M. HADDAR, op.cit, 327-329

الإنتاج الوسيطة هي مميزات تجعل من الاقتصاد الجزائري حساسا جدا للتغيرات والظروف الاقتصادية الدولية تنذر بتبعية سلبية للخارج وتهدد بزوال نشاطات إنتاجية عديدة نظرا للمنافسة الشديدة التي سيواجهها الاقتصاد الوطني في حالة تعذر الاستقلال الفعلي والايجابي للفرص التي يتيحها الاندماج في الاقتصاد الدولي سواء من خلال المنظمة العالمية للتجارة أو من عن طريق الشراكة الأورومتوسطية أو الاندماج الإقليمي في إطار المغرب العربي الكبير.

فرغم الإجراءات المتخذة في سبيل إصلاح التجارة الخارجية والضغط في اتجاه إصلاح السياسات المالية والنقدية والجمركة وتحرير الأسواق وفقا لمبادئ اقتصاد السوق تبقى عقدة هذه الإصلاحات رهن إصلاحات لا تقل أهمية مرتبطة بتفعيل جانب العرض، عرض السلع والخدمات بأنواعها المختلفة وفقا لمبدأ الكفاءة الإنتاج وإحراز الميزة النسبية للمنتجات الوطنية والتي من خلالها يمكن للاقتصاد الجزائري أن يواجه انعكاسات العولمة الاقتصادية.

1- المراجع العربية:

1. حازم الببلاوي، التغيير من أجل الاستقرار.- القاهرة، دار الشروق. 1992
2. قانون المالية لسنة 1991(المادة 40 و41)
3. سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي.- القاهرة، دار الشروق.1991
4. رونالد ماكينون، النهج المثل لتحرير الاقتصاد إحكام السيطرة المالية عند التحول لاقتصاديات السوق.- القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة المالية .1996
5. زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق- حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005.
6. مدني بن شهرة، سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وآثار، مجلة العلوم الإنسانية، موقع على الانترنت:

2- المراجـــع الأجنبية:

1. N.Bouzidi, le monopole de l'état sur le commerce extérieur (1974-1984).- Alger, OPU.1988.
2. M.E BENISSAD, économie de développement de l'Algérie.- Alger, OPU.1988journal officiel, n° 17. Du 10/02/1978
3. Journal officiel, n° 17. Du 10/02/1978
4. Règlements. Banque d'Algérie 1990-1994
5. R. BOUDJAMAA، financement internationale ajustement structurel et développement، théorie et faits algériens، thèse doctorat, faculté des sciences économiques et sciences de gestion, université d'Alger, 2003.

6. Rapport du C.N.E.S, les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, publication. C.N.E.S, novembre 1998.
7. M. BENACHENHOU. Inflation dévaluation marginalisation. Dar echirifa‹ Alger
8. F.HASSAM., vingt ans de reformes libéral 1986-2004.les chemins d'une croissance retrouvée.- Alger, économiste. 2005.
9. Ministère du commerce, Rapport au gouvernement sur les éléments de la stratégie de négociation de l'accession de l'Algérie à l'OMC.
10. M. Haddar, L'économie algérienne à l'épreuve de l'O.M.C. ANEP, Alger.2003
11. A.Benbitour, L'Algérie au 3ème millénaire, défis et potentialités, édition Marinour. 1998.